الوسط Alwasat يومية سياسية مستقلة

العدد 3896 الأربعاء 8 مايو 2013 الموافق 28 جمادى الآخرة 1434هـ

Wednesday 8 May 2013, Issue No.3896

وزير الاقتصاد السعودي: الإعانات تعوق زيادة إنتاجية الاقتصاد

■ الرياض - رويترز

□ قال وزير الاقتصاد والتخطيط السعودي محمد الجاسر أمس الثلثاء (7 مايو/أيار 2013)، إن الدعم الذي تقدمه الحكومة ولاسيما إعانات الوقود يعوق زيادة مستوى إنتاجية الاقتصاد وإن الحكومة تحاول معالجة الأمر.

وأضاف الجاسر الذي كان يتحدث خلال مؤتمر مالي في العاصمة السعودية (الرياض) إن هناك «أربعة تحديات رئيسية تواجه زيادة مستوى إنتاجية اقتصادنا (...) ترشيد الإعانات وخاصة إعانات الوقود لغير المستحقين لها. وتعدد الشرائح المكونة لسوق العمل الذي يعاني من التشرذم وتنويع القاعدة الاقتصادية واجتذاب الشركات العالمية وخاصة متوسطة الحجم».

وسجّل الاقتصاد السعودي نمواً نسبته 6.8 في المئة في 2012 وتعتزم الحكومة إنفاق 820 مليار ريال (219 مليار دولار) في 2013 بزيادة 19 في المئة عن موازنة 2012؛ إذ تتيح أسعار النفط المرتفعة زيادة الإنفاق على الرعاية الاجتماعية ومشروعات البنية التحتية.

وشدّد الجاسر على ضرورة رفع إنتاجية الاقتصاد السعودي قائلاً: «الخيط الذي ضمن هذه التحديات يكمن في رفع إنتاجيتنا (...) من وجهة نظري إن التنافسية في واقع الأمر هي الوجه الآخر للإنتاجية».

وقال الجاسر أيضاً إنه ينبغي للمملكة تسوية الاختلالات في التوازن في سوق العمل لديها بما في ذلك انخفاض مستوى توظيف السعوديين ولاسيما النساء في القطاع الخاص.

وأضاف أن من المهم تنويع القاعدة الاقتصادية بالمملكة وتطوير مزيد من الشركات متوسطة الحجم. وأظهر مسح أمس (الثلثاء) تباطؤ أنشطة شركات القطاع الخاص غير النفطي بالسعودية إلى أدنى مستوى على مدى خمسة أشهر في أبريل/نيسان مع انحسار الزيادة في طلبات التوريد الجديدة.

محمد الجاسر

وشهدت شركات القطاع الخاص غير النفطي في أكبر بلد مصدر للخام في العالم تباطؤاً في الطلبات الجديدة إلى 67.3 نقطة في أبريل من 68.0 في مارس. وانحسر أيضاً نمو طلبات التصدير الجديدة. لكن نمو الناتج زاد إلى 62.0 نقطة.

ومن جانبه قال وزير الإسكان السعودي شويش الضويحي خلال مؤتمر اليورمني أمس، إن بلاده التي تعاني نقصاً في المعروض السكني اقتربت من «الانتهاء من أحد المشاريع السكانية في الرياض لتوفير 7000 وحدة سكنية».

وفي خطوة تهدف إلى التغلب على مشكلة نقص المعروض السكني ولاسيما لذوي الدخل المنخفض في البلاد التي يعيش فيها نحو 29 مليون نسمة أعلن العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز في 2011 تخصيص 250 مليار ريال (67 مليار دولار) لبناء 500 ألف وحدة سكنية للمواطنين خلال عدة سنوات.

وقال الضويحي إن وزارته «تدرس العديد من المحفزات لمشاركة القطاع الخاص في مشروعات الإسكان». وأردف أن الحوافز تشمل «عقود امتياز ومشاريع مشتركة وعقود بناء وتشغيل ونقل ملكية».

وتعاني سوق الإسكان في السعودية من عدد من المشكلات أبرزها النقص الشديد في المعروض والزيادة المستمرة في أسعار الإيجارات والمضاربة على الأراضي غير المطورة وطول فترة الحصول على التراخيص إلى جانب عدم توافر القدرة المادية بين معظم الشرائح التي يتركز فيها الطلب.

ويمكن بسهولة لأي شخص يقوم بجولة سريعة بالسيارة في شوارع الرياض المزدحمة أن يرى مساحات شاسعة من «الأراضي البيضاء» وهي الأراضي غير المطورة في أماكن سكنية جذابة؛ ما يوضح تأثير المضاربات على سوق تعاني بالفعل من شح المعروض.

«ناس» السعودية تخطط لطرح أوّلي العام 2014

■ الرياض - رويترز

□ قال الرئيس التنفيذي للشركة الوطنية للخدمات الجوية (ناس القابضة) السعودية، سليمان الحمدان، إن الشركة التي تقدم خدمات الطيران منخفض الكلفة تتطلع إلى طرح نحو 30 في المئة من رأس مالها في السوق السعودية خلال النصف الثاني من 2014.

وأضاف الحمدان أن شركته اتفقت منذ نحو أسبوعين مع السعودي الفرنسي كابيتال لتولي عملية الطرح الأوّلي متوقعاً تحول ناس للربحية بنهاية 2013.

وقال الحمدان خلال مقابلة مع «رويترز» أمس الثلثاء (7 مايو/أيار 2013)، على هامش مؤتمر يوروموني الذي يعقد في العاصمة السعودية (الرياض): «تتوقع الفرنسي كابيتال أن يكون ملفنا جاهزاً لتقديمه لهيئة سوق المال بنهاية العام الجاري (...) وفقاً للإطار الزمني المتفق عليه سيكون الطرح خلال 15 شهراً من توقيع الاتفاق. أعتقد أن الأمر لن يستغرق وقتاً طويلاً (...) ربما يكون الوقت الأمثل للطرح خلال النصف الثاني من العام المقبل (...) أعتقد ان (نسبة الطرح) ستكون في نطاق 30 في المئة». وتضم ناس القابضة تحت مظلتها أربع شركات هي: طيران ناس وناس جت وناس للطيران العارض وناس تك.

من ناحية أخرى ذكر الحمدان أن شركته تتوقع زيادة 50 في المئة في الطاقة التشغيلية هذا العام. مضيفاً «لدينا خطة عمل قوية جداً (...) نعمل على زيادة الطاقة التشغيلية وزيادة أسطول الرحلات التجارية. نركز بصورة متزايدة على الطيران منخفض الكلفة لرحلات الحج والعمرة».

ويضم أسطول طيران ناس المملوكة بنسبة 37 في المئة لشركة المملكة القابضة 16 طائرة. وبشأن دخول شركات طيران أخرى للسوق السعودية قال الحمدان: «نعلم أن هناك منافسين سيدخلون السوق السعودية (...) نحن في وضع جيد جداً (...) نأمل أن نستفيد من المحفزات التي ستمنح لهم».

وتعمل ناس في السعودية منذ 2007 وتغطي 24 وجهة داخل المملكة وخارجها ونقلت نحو أكثر من تسعة ملايين مسافر حتى الآن. وفيما يتعلق بربحية الشركة قال الحمدان: «بنهاية العام الجاري نتوقع تحقيق أرباح (...) فعلنا كل ما بوسعنا على مدى السنوات الأربع الماضية منذ 2009 لإعادة هيكلة الشركة. قللنا الخسائر بصورة كبيرة وقمنا بتحسين الإنتاجية وركزنا كثيراً على ترشيد التكاليف (...) أعتقد أننا تحولنا للربحية».

سليمان الحمدان

السعودية تضع اللمسات الأخيرة على لوائح لملكية الأجانب للأسهم

■ الرياض - رويترز

□ قال رئيس هيئة السوق المالية السعودية محمد آل الشيخ أمس الثلثاء (7 مايو/أيار 2013)، إن الهيئة تضع اللمسات الأخيرة على إطار تنظيمي يسمح بملكية الأجانب للأسهم بصورة مباشرة.

ولم يحدد جدولاً زمنياً لكنه أضاف خلال مؤتمر اقتصادي في الرياض أن السوق ليست في حاجة إلى أي سيولة من المستثمرين الأجانب.

وقال آل الشيخ الذي عيّن في فبراير/شباط إن عدداً من الجهات الحكومية من بينها هيئة السوق تضع اللمسات النهائية على الإطار التنظيمي للسماح بالاستثمار الأجنبي المباشر في الأسهم بمعايير محددة.

وأضاف أن المملكة تجذب الاستثمار الأجنبي للسوق للاستفادة بالخبرة الفنية والطاقات البشرية. ولا يسمح للأجانب بشراء الأسهم السعودية إلا من خلال صفقات مقايضة تجريها بنوك استثمار دولية وأيضاً من خلال عدد صغير من صناديق المؤشرات.

وكان الملياردير السعودي الأمير الوليد بن طلال الذي يملك حصصاً في بعض أكبر الشركات العالمية قال في أبريل/نيسان إنه ينبغي للمملكة تحديث أسواق الأسهم بما يتماشى مع المعايير العالمية مع حماية الشركات الرئيسية من الأموال المضاربة.

وقال آل شيخ أمس الثلثاء (7 مايو/أيار 2013)، إن الهيئة تعمل على «تشجيع الاستثمار المؤسسي عن طريق تنويع أدوات الاستثمار (وتعزيز) صناديق المؤشرات وأدوات الدَّين الأخرى في المستقبل القريب».

وأضاف أن سوق المملكة تعاني «من زيادة المضاربة (...) كلما زاد حجم المضاربة كلما زاد التلاعب ومخالفة النظام». وتبلغ مساهمة الأفراد في التداول اليومي في السوق السعودية نحو 93 في المئة.

محمد آل الشيخ

عودة نظام البيع والشراء في بورصة مصر 23 مايو

■ القاهرة - رويترز

□ قالت الهيئة العامة للرقابة المالية بمصر إنه تقرر عودة العمل بنظام البيع والشراء في الجلسة نفسها (T+0) بالبورصة المصرية في 23 مايو/أيار تلبية لرغبة المتعاملين في السوق.

وأضافت الرقابة المالية في بيان حصلت رويترز على نسخة منه إنها قررت عودة آلية التداول في الجلسة نفسها بعد قيام كل من البورصة المصرية وشركة مصر للمقاصة بعقد جلسات تجريبية للتأكد من جاهزية نظم التداول والمقاصة والتسوية.

وتتيح هذه الآلية للمستثمر الشراء والبيع في الجلسة نفسها أكثر من مرة مع التسوية الورقية والنقدية في ذات اليوم.

وكان رئيس الرقابة المالية أشرف الشرقاوي قال لـ «رويترز» في أبريل/نيسان إن العمل بنظام البيع والشراء في الجلسة نفسها سيعود خلال الأسبوع الأول من مايو.

وكانت الهيئة قررت في فبراير/شباط 2011 تعليق النظام ووقف العمل بالجلسة الاستكشافية وتغيير الحدود السعرية على الأسهم المقيدة في البورصة ليصبح الحد الأقصى للنزول أو الارتفاع عشرة في المئة. ولم تحدد الهيئة موعداً لعودة باقي الآليات للعمل.

أشرف الشرقاوي

وقال محسن عادل من «بايونيرز لإدارة صناديق الاستثمار»: «عودة آلية التداول في ذات الجلسة ستساعد شركات السمسرة التي تعاني بشكل عنيف من انخفاض السيولة وحجم الإيرادات. ستعمل على زيادة السيولة الاستثمارية للمتعاملين الأجانب وتنويع الأدوات الاستثمارية». وأكدت الرقابة المالية في بيانها أن عودة العمل بآلية التداول في الجلسة نفسها جاء «لرغبة أطراف السوق والمتعاملين فيها». وتسعى مصر إلى دعم سوق المال وتطويرها من أجل جذب استثمارات أجنبية جديدة بعدما تسببت الانتفاضة التي أطاحت بالرئيس السابق حسني مبارك والأحداث التي أعقبتها في عزوف السائحين والمستثمرين الأجانب وهما مصدران رئيسيان للنقد الأجنبي في مصر.

زيادة أرباح «إتش إس بي سي» بفضل خفض التكاليف

□ أعلن بنك إتش إس بي سي أمس الثلثاء (7 مايو/أيار 2013)، زيادة أرباحه في الربع الأول إلى نحو مثليها ليجني نتائج عملية مستمرة منذ ثلاث سنوات لإعادة الهيكلة وخفض التكاليف وخفض مخصصات الديون المعدومة.

وتحرك أكبر بنك أوروبي بخطوات أسرع من العديد من نظرائه لخفض التكاليف في أعقاب الأزمة المالية؛ إذ تخلى عن 38 ألف وظيفة وأغلق أو باع أكثر من 50 نشاطاً.

وأعلن البنك أرباحاً قبل حساب الضرائب بلغت 8.4 مليارات دولار، ارتفاعاً من 4.3 مليارات دولار قبل عام وأعلى من متوسط توقعات المحللين بأن تبلغ 8.1 مليارات دولار.

ووفر البنك أربعة مليارات دولار سنوياً نتيجة إجراءات شملتها خطة إعادة الهيكلة التي بدأها في مطلع العام 2011.

وتجاوز ذلك الحد الأقصى للنطاق المستهدف الذي بلغ 3.5 مليارات دولار. وانخفضت التكاليف في الربع الأول بنسبة عشرة في المئة عنها قبل نحو عام.

وتبلغ التكاليف حالياً ما يزيد قليلاً على 53 في المئة من الدخل وهو ما يقترب من المستوى الذي يستهدفه البنك وهو دون 52 في المئة بحلول نهاية العام.

وارتفع سهم «إتش إس بي سي» بأكثر من ثلاثة في المئة متجاوزا أداء المؤشر الأوروبي الذي ارتفع 1.57 في المئة.

تصريحات «المركزي الأوروبي» تحدّ من ارتفاع اليورو

□ ظل اليورو يعاني من ضغوط أمس الثلثاء (7 مايو/أيار 2013)، بعد تصريحات رئيس البنك المركزي الأوروبي بشأن المزيد من خفض الفائدة. وتراجع الدولار الأسترالي إلى أدنى مستوياته في شهرين بعد أن خفض البنك المركزي الفائدة إلى مستوى قياسي.

وكانت السوق منقسمة بشأن فرص خفض بنك الاحتياطي الأسترالي للفائدة لكن احتمال إجراء مزيد من الخفض هو ما سيؤثر على العملة في الوقت الراهن.

ونزل سعر الدولار الأسترالي 0.4 في المئة إلى 1.0205 دولار. ونزل السعر عن مستوى الدعم عند نحو 1.0220 دولار لينخفض إلى 1.0178 بعد أن خفض البنك المركزي سعر الفائدة 25 نقطة أساس إلى 2.75 وأشار أن هناك فرصة لمزيد من الخفض.

وهذا هو أدنى مستوياته منذ الرابع من مارس/آذار وأشار المتعاملون إلى مستوى دعم عند 1.0116 دولار.

وسجّل اليورو 1.3079 دولار مستقراً دون تغير بعد أن تراجع عن أعلى مستوياته يوم الاثنين والبالغ 1.3141 دولار.

وفقد اليورو كذلك بعض مكاسبه أمام الين ونزل 0.2 في المئة إلى 129.59 يناً ومازال دون أعلى مستوياته في ثلاث سنوات الذي سجله الشهر الماضي عند 131.10 يناً.

وتراجع الدولار 0.2 في المئة إلى 99.09 يناً بعد ارتفاعه إلى 99.455 يناً يوم الاثنين.

الشركات تتلاعب في السجلات لتحقيق أهداف صعبة

□ تقول شركة ارنست أند يونغ في أحدث مسح أجرته بشأن الاحتيال نشر أمس الثلثاء (7 مايو/أيار 2013)، إن رؤساء الشركات في أغلب أرجاء العالم يتعرضون لضغوط شديدة لتحقيق نمو لدرجة أن الكثيرين يلجئون إلى التلاعب في الدفاتر.

وتقول الشركة إن واحداً من كل خمسة من نحو 3500 موظف شملهم المسح في 36 دولة في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا والهند قالوا إنهم شهدوا تلاعباً مالياً في شركاتهم في الأشهر الاثني عشر الماضية. وبالإضافة إلى ذلك قال 42 في المئة من أعضاء مجالس الإدارات والإدارة العليا شملهم المسح إنهم على علم «بنوع ما من المخالفات في التقارير المالية».

وعلى رغم الفضائح والإخفاقات التنظيمية في أعقاب أزمة الائتمان قال نحو ربع كبار المسئولين الماليين الذين شملهم المسح إنهم على علم بتلاعب وقال نحو عشرة في المئة من جميع الموظفين إن شركاتهم قدرت التكاليف بأقل من قيمتها الحقيقية وبالغت في تقديراتها للإيرادات أو استخدمت أساليب لا أخلاقية في المبيعات.

ومن ناحية أخرى أشار نحو نصف مسئولي المبيعات الذين شملهم المسح في جميع القطاعات إلى أنهم لا يعتبرون سياسات مكافحة الفساد تتعلق بعملهم وقال أكثر من الربع إنهم يعتبرون أن من المقبول تقدم هدايا شخصية للحصول على صفقات أو الحفاظ عليها.

وفي الهند قال أكثر من الثلث إن من المبرر عرض تقديم أموال وهو ثلاثة أمثال عدد من قالوا ذلك في غرب أوروبا.

وقال مدير تحقيقات الفساد في «إرنست أند يونغ»، ديفيد ستولب: «يظهر المسح أنه من أجل تحقيق نمو وتحسين الأداء في مثل هذا المناخ فإن عدداً كبيراً بشكل مقلق يبدو راضياً عن أعمال غير أخلاقية أو على علم بممارستها».